

معركة مأرب بين استراتيجية الشرعية وحسابات الحوثيين

صمود رجال القبائل ودعم قوات التحالف العربي أحبطا خطط الاستيلاء على المحافظة



حسابات مقعدة في الصراع بين الفرقاء

على تنفيذ اتفاق الرياض وإعلان حكومة جديدة تحظى بدعم القوى السياسية بما فيها القوى الجنوبية، يمكن أن يحدث تغييراً ميدانياً في المعركة لصالح الحكومة الشرعية، ولذلك تستميت الجماعة المدعومة إيرانيا لتحقيق تقدم في مأرب بأمل أن يساهم ذلك في نسف كل الجهود لتحقيق اتفاق الرياض. ويشير الجبري إلى أن الحوثيين كمنهج عسكري، جُبل على القتال واستمرار الحرب، واستفاد من توقف جبهات القتال في معظم المحافظات التي تزيد عن 40 جبهة مواجهة. وقد دفعوا بمساعيهم تجاه مأرب المحافظة التي تحتضن أكثر من مليوني نسمة غالبيتهم من النازحين المناهضين للمليشيا الحوثية. ويبدو أن الجيش الوطني في مأرب في وضع الدفاع مع كثافة الهجمات الحوثية بينما في محافظة الجوف هو في وضع الهجوم وتحقيق تقدماً مستمراً بالسيطرة على مواقع حوتية كل يوم. ويؤكد مراقبون للوضع أن استمرار الهجوم الحوثيين على مأرب يعرقل كل جهود السلام الدولية ويهدد حياة مئات الآلاف من المواطنين النازحين المناهضين للمليشيا الحوثية، مشدداً على أنه "يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل لإحلال السلام وردع الحوثيين".

إلى كونها أهم تجمع سكاني للنازحين، حيث تشير تقديرات إلى أنها استقبلت حوالي مليون نازح. وشهدت المحافظة خلال فترة الحرب انتعاشاً اقتصادياً وعرانياً نتيجة موجات النزوح إليها وهروب العديد من العاملين في التجارة إليها هرباً من التعسف الحوثي والضرائب الباهظة التي يفرضها الحوثيون على الأعمال التجارية تحت مسميات عدة من بينها "دعم المجهود الحربي". وحذرت 14 منظمة حقوقية وإنسانية بمنية ودولية، من كارثة إنسانية قد تحل بمأرب، في حال استمر الهجوم الحوثي والمواجهات فيها. وناشدت تلك المنظمات بالعمل على الضغط باتجاه وقف فوري لإطلاق النار في مناطق الصراع بمأرب، والدعوة إلى هدنة إنسانية طويلة بين جميع الأطراف المتحاربة. وتأتي هجمات الحوثيين على مأرب في ظل استمرار الجهود الدبلوماسية بريايع سعودية من أجل تنفيذ اتفاق الرياض الموقع بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، فيما يستغل الحوثيون الانقسام في المكونات المناهضة لهم، من أجل التقدم الميداني في عدة جبهات. ويقول المحلل السياسي اليمني رماح الجبري، إن الحوثيين يفهمون أن العمل

هناك، من خلال سحب كافة القوات من شبوة وأبين ومأرب إلى خطوط التماس مع الحوثيين والتسريع في تنفيذ بنود اتفاق الرياض بشقيها السياسي والعسكري. وبالإضافة إلى ذلك يفترض بدء تحريك كافة الجبهات الساكنة مثل تعز والاسماعيل الغربي والإشراق على المعركة بشكل جدي وحقيقي واعتبارها معركة مصيرية وليست جولة من جولات الابتزاز السياسي أو الضغط. هناك، من خلال سحب كافة القوات من شبوة وأبين ومأرب إلى خطوط التماس مع الحوثيين والتسريع في تنفيذ بنود اتفاق الرياض بشقيها السياسي والعسكري. وبالإضافة إلى ذلك يفترض بدء تحريك كافة الجبهات الساكنة مثل تعز والاسماعيل الغربي والإشراق على المعركة بشكل جدي وحقيقي واعتبارها معركة مصيرية وليست جولة من جولات الابتزاز السياسي أو الضغط. هناك، من خلال سحب كافة القوات من شبوة وأبين ومأرب إلى خطوط التماس مع الحوثيين والتسريع في تنفيذ بنود اتفاق الرياض بشقيها السياسي والعسكري. وبالإضافة إلى ذلك يفترض بدء تحريك كافة الجبهات الساكنة مثل تعز والاسماعيل الغربي والإشراق على المعركة بشكل جدي وحقيقي واعتبارها معركة مصيرية وليست جولة من جولات الابتزاز السياسي أو الضغط.

تحذيرات متعددة

يحدث مراقبون من خطورة الوضع الذي تمر بها محافظة مأرب في ظل حالة الاستماتة التي يقود بها الحوثيون المعركة التي رزوا فيها بالآلاف من مقاتليهم من دون الانتفاخ للخسائر البشرية، وهو الأمر الذي شكل ضغطاً على رجال القبائل في الجبهات الذين لا يمتلكون تكتيكات عسكرية نظامية. وحذرت الأمم المتحدة على لسان مبعوثها إلى اليمن مارتن غريفيث من الأضرار الكارثية المحتملة لاستمرار الحوثيين في مهاجمة مأرب التي تعد معقلاً رئيسياً للمعارضين السياسيين والعسكريين المناوئين للحوثيين، إضافة

وهو من أبرز أسباب التحول من الهجوم والتهديد معاقلة الحوثيين إلى اتباع سياسة الدفاع عن محافظة مأرب أهم معاقلة الشرعية في شمال اليمن. وأشار الشليلي إلى أن انتشار الفساد في وزارة الدفاع وتضخم قوائم المتسربين للجيش الوطني بالآلاف من الأسماء الوهمية بحسب اعتراف وزير الدفاع نفسه، قضايا ساهمت في إضعاف موقف الشرعية السياسي والعسكري وتمكن الحوثيين من استعادة محافظة الجوف المحررة وكذلك منطقة وهم واستكمال السيطرة على محافظة البيضاء ونقل المعركة بعد ذلك إلى العمق الاستراتيجي للشرعية. وعن إمكانية تصحيح الاختلال في مؤسسات الشرعية وخصوصاً الجيش، اعتبر الشليلي أنه ممكن إذا تدخل التحالف العربي بقوة ودعم إجراءات تصحيحه في سياق إعادة بناء المؤسسة العسكرية بشكل مهني بعيداً عن تغول أي طرف حزبي أو سياسي. ولكن مع ذلك يجب التأكيد على أن التهديد الحوثي لمأرب اليوم لا يمنح الوقت الكافي لتصحيح الاختلالات المؤسسة العسكرية، إذ لا بد من اتخاذ خطوات سياسية وعملية سريعة وحاسمة لإنقاذ محافظة مأرب وإسناد رجال القبائل

يكتف الحوثيون منذ أسابيع من هجماتهم المتكررة على محافظة مأرب اليمنية بهدف السيطرة عليها، والتي تعد من أهم معاقلة الحكومة المعترف بها دولياً، كما تعد واحدة من أهم معاقلة حزب الإصلاح اليمني. ومع مرور الأيام اتضح للمراقبين أن هناك أسباباً استراتيجية على ما يبدو جعلت هذه الجماعة المدعومة من إيران، تستميت من أجل بسط نفوذها على هذه المنطقة الحيوية.

عبد - يرى محللون عسكريون أن أسباباً كثيرة تدفع الحوثيين للتمسك بالسيطرة على مأرب مهما كانت التكاليف باهظة، وهي أنها محافظة تقع في منطقة استراتيجية وأن خسارتهم لها ستجعل الحكومة الشرعية تحقق مكاسب تقطع عليهم تنفيذ مخططاتهم.

وتتمكن أهمية المحافظة في كونها تمثل خزاناً قبلياً للمناوئين للمشروع الحوثي إلى جانب ثرواتها النفطية والغازية التي جعلتها هدفاً دائماً لهجماتهم التي فشلت في السيطرة عليها في أعقاب الانقلاب في سبتمبر 2014، نتيجة صمود رجال القبائل والدعم المباشر من قوات التحالف العربي. وتقع مأرب إلى الشمال الشرقي من العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحود 173 كلم، وتخضع في معظمها لسلطة الحكومة الشرعية، بما فيها مركز المدينة، فيما يسيطر الحوثيون على بعض المناطق هناك، لكن تمكنهم من إحكام السيطرة على المناطق الحاذية لها في محافظة البيضاء مثل ردمان وقيفة فتح شهيتهم للتمدد نحوها والسيطرة على بعض المديرية، في ظل دفاع مستميت من رجال القبائل وغياب تام لقوات الجيش الوطني.

رماح الجبري

الحوثي يربد إحداهن
تغيير ميداني في مأرب
لنصف اتفاق الرياض

ناصر الشليلي
الشرعية تأخرت
في معالجة الأخطار
المتراكمة في الجيش

وأعلن الحوثيون بشكل رسمي انطلاقاً ما أسموها عملية السيطرة على محافظة مأرب، ودفعوا بتعزيزات عسكرية كبيرة إلى عدة محاور لمهاجمة المحافظة واستطاعوا تحقيق تقدم ميداني في بعض المناطق هناك، وسط اشتباكات عنيفة مستمرة خلفت العديد من القتلى والجرحى من الجانبين بينهم قيادات رفيعة المستوى.

ويحرص الحوثيون على إحراز نصر سريع في مأرب، مع تزايد الضغوط الدولية والأممية لإيقاف الحرب وفرض تسوية سياسية شاملة. ويساهم الضغط العسكري على المحافظة في تقوية موقع

ال دستور التونسي.. إشكاليات التكييف القانوني واختلالات التنفيذ

تمارس بواسطة المسألة الأولية المتعلقة بالعملية الدستورية بشكل عام، الأمر الذي سمح ببقاء معايير قانونية قد تشوبها عيوب دستورية نافذة، في النظام القانوني ما جعل من التعديلات تتراكم دورياً دون التوصل إلى حلول تنسجم مع ما يمليه النظام السياسي.

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ترى في أحدث تقاريرها أن الخلافات السياسية كبلت تطبيق بنود الدستور

وتطرح مشكلة إحالة فض النزاعات المتعلقة باختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى المحكمة الدستورية للبت فيها الكثير من نقاط الاستفهام لأن ذلك قد يكبل عمل أي منهما، لاسيما إذا ما تم تسليط الضوء على التشابكات الحاصلة اليوم، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من غير الممكن تحديد حالي الشغور الوقتي والشغور النهائي في منصب رئاسة الدولة، حيث بات تطبيق إجراءات "إلغاء الرئيس من المنصب في حالة ارتكابه لخرق جسيم للدستور" غير ممكن.

وهي تسعى جاهدة لفرض أسماء معينة لتشكل أغلبية أعضاء المحكمة. وبما أن إرساء المحكمة الدستورية، الذي لم يتحقق فعلياً حتى الآن، كما سبق وأشرنا، يعتبر أمراً ضرورياً كونه أحد بنود هذه الوثيقة الدستورية، التي تأسس لدولة مدنية حديثة تبعد عن المحاصصات الحزبية وتقطع مع الأنظمة الحاكمة القديمة في عهدي الرئيسين الراحلين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، باعتبار وأن هذا الكيان هيئة قضائية مستقلة ضامنة لعلوية الدستور وحامية للنظام الجمهوري وللحقوق والحريات، فإن هذه القضية لا تزال تشكل ثغرة يجب على الجميع تفاديها سريعاً.

كما سرد التقرير مدى اقتصر الرقابة المسبقة على المحكمة الدستورية والمسندة إلى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، على مشاريع ومقترحات القوانين فقط، مما جعل مراقبة دستورية المعاهدات الدولية التي وافق عليها البرلمان غير واردة، كما حال ذلك الأمر أيضاً دون تحقيق الرقابة على النظام الداخلي للمؤسسة التشريعية. ويلاحظ في خضم ذلك مدى غياب الرقابة الدستورية اللاحقة للقواعد القانونية، والتي يفترض، وفق الأنظمة المختصة في القانون الدستوري، أن

وهناك إشكالات قانونية يرتقي إلى خرق الدستور، فيحسب معدي تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، فإن الفصل الخامس من الدستور الجديد ينص على وجود إرساء المحكمة الدستورية في أجل لا يتجاوز عاماً من تاريخ الانتخابات التشريعية الأولى، وهو ما لم يحصل بسبب الصراعات السياسية بين الأحزاب وخاصة النهضة الحسوسية على تيار الإسلام السياسي، حيث عمل على واد أي محاولة لإقصائها من المشهد



الدستور الضامن الوحيد للديمقراطية

الأجيال القادمة وهيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، متعطلاً. وخلال السنوات الماضية، كانت المحكمة الدستورية محل تنازع بين النواب، وصل إلى الذروة في شهر يوليو الماضي عندما أدرت حركة النهضة، التي تسيطر على أغلبية البرلمان سحب الثقة من رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ بسبب تضارب المصالح، الأمر الذي جعل النقاشات تستخدم وأقرن خلافاً دستورياً بين المؤسسة التشريعية ومؤسسة الرئاسة حول ذلك.

بين السلطات واستقلالية القضاء ودولة القانون والشفافية والهيئات الدستورية المستقلة واللامركزية وجدوا أن تنفيذ بنوده تسير ببطء. وقد أشاروا، كتدليل على ذلك، إلى إصدار ثلاثة أوامر حكومية فقط في علاقة بتطبيق مجلة الجماعات المحلية بينما لا تزال عدة أحكام من الدستور غير مفعلة حتى الآن. وأكثر المشكلات إثارة للجدل باعتبارها إحدى النقاط السوداء في المسار الديمقراطي الناشئ بعد انتفاضة يناير 2011، والتي طرحتها المنظمة الدولية هي غياب الإرادة السياسية بين الكتل البرلمانية، التي تشكل مجلس نواب الشعب، لإنشاء المحكمة الدستورية، حيث يمثل تأخر المصادقة على أعضائها ثغرة كونها الجهة المخولة بالنظر في مسالة التشريعات والفصل فيها إذا حصل خلاف حولها، وهذا الأمر تسبب في تداعيات سلبية للغاية على الحياة السياسية انعكست على تناسق النظام القانوني وعلى سير النظام السياسي "النهج". وفي ما يتعلق بالهيئات الدستورية المستقلة المنصوص عليها في الباب السادس من الدستور وعددها خمس، لم يتم تأسيس إلا هيئة واحدة، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بينما يظل مسار عمل هيئة الاتصال والشفافية وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وحقوق

رياض بوعدة
صحافي تونسي

تونس - بعد ستة أعوام من سن المجلس التأسيسي التونسي لدستور الجمهورية الثانية، يتأكد للمختصين في القانون الدستوري أن هذه الوثيقة الديمقراطية لم تحل من ثغرات وعيوب بالنظر إلى التي تنفيذ بنودها والأحكام التي تضمنتها ما جعلها تتأرجح بين إشكاليات التكييف القانوني والاختلالات على المستوى التطبيقي الفعلي.

ولعل ما سردته فرع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بتونس في سياق تقريره نصف السنوي ضمن نسخته العاشرة حول "متابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوى الإطار القانوني"، والتي غطت الفترة الفاصلة بين أكتوبر 2019 ونهاية مارس الماضي، يعطي ملامح أكثر وضوحاً للاعتقاد السائد بين التونسيين بشأن بنود الدستور ومآلات تطبيقها على أرض الواقع منذ المصادقة عليه في 2014. وخلال تركيز معدي التقرير على مدى تطبيق الدستور في العديد من المجالات، والتي من أبرزها حقوق المدينة والسياسية والمساواة والفصل